الطريق الجديد
نحو الديمقراطية

العدد: الثامن

الاثنين: 16 يونيو 2025.

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

Nubian
Peace & Democracy .. backbone of Stable Security, and Sustainable Development and Governance

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

بعثة تقصي الحقائق تدعو إلى تقديم الإفادات حول جرائم الحرب في السودان

حسين تيمان: اللاجئين يعيشون على هامش الحياة ويحلمون بالكرامة

كريالدنقو: نخبة من الأطباء في مهمة إنسانية لخدمة اللاجئين السودانيين

جنيف: انطلاق الدورة الـ59 لمجلس حقوق الإنسان والمركز النوبي يشارك

بعثة تقصي الحقائق تدعو إلى تقديم الإفادات حول جرائم الحرب في السودان

متابعات: الطريق

في خطوةٍ حاسمة نحو كشف الحقيقة وإنهاء الإفلات من العقاب، أطلقت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في السودان نداءً عاجلاً إلى الضحايا والناجين والشهود والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني، لتقديم ما بحوزتهم من معلومات وإفادات مكتوبة وموثقة حول الانتهاكات الجسيمة التي وقعت منذ اندلاع النزاع في 15 أبريل 2023.

وتركز البعثة، التي ستعرض نتائج تحقيقاتها في تقارير رسمية إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورتيه التاسع والخمسين والستون، على توثيق وقائع العنف الجنسي والهجمات العرقية على المدنيين والقصف العشوائي وتجنيد الأطفال وظروف الاحتجاز السيئة والنهب وتقييد المساعدات الإنسانية، والاعتداءات على العاملين في المجالين الإنساني والإعلامي، إضافة إلى محاسبة الأفراد والمؤسسات المتورطة مباشرةً أو غير مباشرةً في هذه الانتهاكات.

ويفتح الباب لتقديم الإفادات حتى 31 يونيو الجاري 2025، عبر البريد الإلكتروني الرسمي للبعثة:

submissions-ffmsudan@un.org

كما يمكن التواصل عبر البريد العام:
ffmsudan@un.org

للاستفسارات أو لترتيب إرسال مواد رقمية كبيرة الحجم بطريقة آمنة.

وتشدد البعثة على أن سلامة المصادر تمثل أولوية قصوى، مؤكدةً أن هويات الشهود والمتعاونين ستظل سرية تمامًا، ولن تستخدم معلوماتهم إلا بموافقة صريحة، ووفقًا لمبدأ "عدم الإضرار".

في ظل الصمت المتزايد، تمثل هذه الدعوة فرصة نادرة ومصيرية لتوثيق الحقيقة، وصوتًا جديدًا لمن عانوا بصمت طويل، وإن تقديم كل شهادة صادقة هو خطوة نحو العدالة، وصرخة في وجه الانتهاكات، ورسالة واضحة بأن الجرائم لن تمر دون حساب.

https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/ffm-sudan/call-for-submissions

كلمة العدد:
لا إنسانية في زمن الإفلات من العقاب

بينما تنعقد اليوم في جنيف أعمال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يئن السودان تحت وطأة واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخه الحديث .. حرب ضارية دخلت عامها الثالث دون أفق للسلام، ترتكب خلالها انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، من قتل خارج نطاق القانون، واغتصاب جماعي، إلى تهجير قسري وتجويع ممنهج، في ظل إفلات كامل من العقاب، وصمت دولي مريب.

من الخرطوم إلى الفاشر، ومن دارفور إلى الجزيرة، تمارس جرائم لا ينبغي أن تكون إلا في كتب التاريخ المظلم للبشرية، منازل تحرق، نساء يغتصبن، أطفال يجندون أو يتركون للموت جوعا، وملايين من المدنيين يدفعون الثمن، فقط لأن أطرافا متنازعة قررت أن تبني سلطتها على جثث الأبرياء.

وما يضاعف المأساة، هو غياب العدالة، وتهرب الجناة من المساءلة .. لا محاكمات، لا لجان تحقيق فاعلة، لا خطوات رادعة .. فقط بيانات تنديد باهتة، ومواقف دبلوماسية رمادية، بينما تتساقط المدن والقرى ويدفن الناس في مقابر جماعية دون أسماء.\

إن انعقاد مجلس حقوق الإنسان اليوم يجب أن يشكل فرصة حقيقية لكسر هذا الصمت، ولمطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته الأخلاقية والقانونية تجاه المدنيين في السودان .. ليس كافيًا أن تذكر البلاد في مداخلات بروتوكولية، أو أن تصدر تقارير سنوية توثق الانتهاكات دون أثر، بل ينبغي اتخاذ خطوات فعلية لمحاسبة مرتكبي الجرائم، وتفعيل آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

السودان لا يحتاج إلى تعاطف مؤقت، بل إلى فعل دائم، وإرادة دولية تعيد الاعتبار للعدالة، وتصون كرامة الإنسان وللمجلس في جنيف أن يثبت أن العالم لم يفقد ضميره بعد.

رئيس المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين بأوغندا: اللاجئين يعيشون على هامش الحياة ويحلمون بالكرامة

كريالدنقو: الطريق

كشف رئيس المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين بأوغندا، الباشمهندس حسين تيمان، عن طبيعة عمل المكتب الذي تأسس في ديسمبر 2023، ويستمد شرعيته من التمثيل المباشر لمجتمع اللاجئين عبر قادة الكلاسترات المنتخبين، إلى جانب اعتراف الجهات الرسمية الأوغندية، وقال: "نحن لسنا مجرد هيئة إدارية، بل صوت المجتمع وضميره، نحمل مسؤولية جسيمة لا نتهرب منها، ونبني مؤسساتنا بأدوات الصبر والشراكة، والمثابرة."

وضاف حسين، ان هيكل المكتب يتكون من عدة إدارات متخصصة ولجان استشارية وتنظيمات شبابية ونسائية وصحية وتعليمية، ويعمل المكتب وفق خطة ثلاثية الأمد، قصيرة المدى لتوفير الخدمات الأساسية، كالمياه، والتعليم، والصحة، ومتوسطة المدى، للتمكين النفسي والاجتماعي، وإنشاء ملاعب ومراكز نسوية، ومطابخ جماعية لمواجهة النقص الحاد في الغذاء، وبعيدة المدى، لإطلاق مشاريع تنموية، وتأمين الدعم الدولي، وتعزيز فرص التعليم والمنح، إلى جانب فتح آفاق العودة الطوعية أو إعادة التوطين.

وحول واقع الحياة اليومية في المعسكر، يقول تيمان بمرارة: "هي حياة شبه بائسة .. الناس فقدوا كل شيء، لكنهم متمسكون بالحياة، نعيش في انتظار واقع أفضل، ونحمد الله أننا على قيد الحياة."

ويقدر عدد اللاجئين السودانيين في أوغندا اليوم بأكثر من 75 ألف أسرة، بينما تستقبل مستوطنة كريايندنغو أسبوعيًا مئات الوافدين الجدد، بعضهم مباشرة من السودان، وآخرون عبر جنوب السودان. ويؤكد تيمان أن أول ما يواجهه اللاجئ عند وصوله هو الصدمة النفسية، ثم تحديات التسجيل والاندماج.

وعن التحديات البيروقراطية، أوضح: "نعم، هناك تأخير أحيانًا في الإجراءات، لكنه غالبًا ناتج عن الضغط الكبير على طواقم التسجيل، لكننا نلمس تعاونًا حقيقيًا من مكتب رئيس الوزراء الأوغندي والمفوضية السامية، وهناك تحسن ملحوظ في الآونة الأخيرة."

اما الجانب الصحي يمثل التحدي الأكبر، فالمستشفى الوحيد يعجز عن استيعاب الأعداد الضخمة، والمرضى المزمنون في خطر دائم، في ظل غياب الأطباء الاختصاصيين ونقص الدواء، ومع ذلك حقق المكتب تقدمًا ملموسًا عبر شراكة فعالة مع منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية، التي ساعدت في ترحيل عشرات الحالات وتقديم الدعم الطبي المباشر.

واعلن تيمان عن قافلة صحية جديدة ستنفذ يومي 16 و17 يونيو في كريايندنغو، تعقبها قافلة في كمبالا، بمشاركة أطباء سودانيين من الخليج وأوروبا وجامعة الخرطوم، شاكرًا كل الجهات التي قدمت يد العون، من السفارة السودانية، ودار الشفاء، إلى جمعية العون المباشر الكويتية والسفارة الإماراتية.

ووجّه تيمان رسالة مؤثرة للمجتمع الدولي: "كفى حروبًا.. دعونا نتذوق طعم الحياة ولو لمرة، و صوت اللاجئين السودانيين في أوغندا يجب أن يسمع".

كريالدنقو: نخبة من الأطباء والمهنيين الصحيين في مهمة إنسانية لخدمة اللاجئين السودانيين

كريالدنقو: الطريق

في مبادرة إنسانية نوعية تعكس روح التضامن والعمل المجتمعي، وبدعم من عدة جهات طبية ومهنية مرموقة، وبالتنسيق مع المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين في معسكر كريالدنغو، تنظم قافلة طبية وعلاجية متكاملة بمشاركة نخبة من الأطباء والخبراء الصحيين من داخل أوغندا وخارجها.

وتهدف القافلة إلى تقديم خدمات علاجية مباشرة، وورش تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع الصحي من أبناء وبنات المجتمع السوداني اللاجئ، وذلك في إطار دعم استمراريتهم وتطوير قدراتهم في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الرعاية الصحية.

وتنطلق فعاليات القافلة يومي 16 و17 يونيو الجاري في معسكر كريالدنغو، على أن تنتقل إلى العاصمة كمبالا يومي 18 و19، بمشاركة فاعلة من منظمات وأجسام صحية رائدة من بينها: أطباء السودان للسلام والتنمية، مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم، منظمة برامج الحوكمة، رابطة الكوادر الصحية اليوغندية ببريطانيا، ورابطة متخصصي التغذية اليوغندية، إلى جانب مؤسسات أكاديمية وطبية أخرى في أوغندا والمملكة المتحدة.

وتهدف هذه المبادرة إلى معالجة التحديات الصحية الحادة التي يواجهها اللاجئون، وفتح آفاق جديدة لبناء نظم دعم مجتمعية تقوم على التدريب والتمكين الذاتي. كما تأتي في سياق الاستجابة العاجلة للتدهور المريع في الأوضاع الصحية للاجئين جراء الحرب في السودان.

وقد أعلن القائمون على القافلة أن هناك خططًا لتوسيع النشاط في المرحلة المقبلة ليشمل مناطق أخرى مثل ماسندي، قولو، وأروا، مؤكدين أن هذه الخطوة تمثل بداية لتحرك طبي تطوعي شامل يعيد الأمل إلى آلاف العائلات السودانية النازحة.

جنيف تشهد انطلاق الدورة الـ59 لمجلس حقوق الإنسان
ورئيس المركز النوبي للسلام والديمقراطية يشارك في الافتتاح

جنيف: الطريق الجديد

انطلقت اليوم، الإثنين 16 يونيو 2025، أعمال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، وسط مشاركة واسعة من وفود الدول الأعضاء وممثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات الأممية، وبجدول أعمال يضع أوضاع حقوق الإنسان في أفغانستان وإريتريا تحت المجهر.

في الجلسة الافتتاحية، ألقى السيد يورغ لاوبر، رئيس المجلس، كلمة استعرض فيها التحديات الراهنة التي تواجه منظومة حقوق الإنسان حول العالم، مؤكد على أهمية التعاون الدولي في حماية الكرامة الإنسانية ومساءلة منتهكي الحقوق، لا سيما في السياقات التي تشهد صراعات ممتدة وانهيار مؤسسات الدولة.

وفي إطار البند الثاني من جدول الأعمال، قدم المفوض السامي لحقوق الإنسان السيد فولكر تورك التقرير السنوي للمفوضية السامية، مشدد على ضرورة تحصين حقوق الإنسان في ظل تنامي النزاعات وتفاقم الأزمات الإنسانية في عدة مناطق، مع إشارة خاصة إلى النساء والفتيات بوصفهن الفئة الأكثر تضرر .

وقد خصص جزء مهم من الجلسات لمناقشة الحالة المأساوية في أفغانستان، حيث تولت السيدة ندى الناشف، نائبة المفوض السامي، تقديم المحور المتعلق بالتمييز والعنف ضد النساء، تلاها تقرير مفصل من السيد ريتشارد بينيت، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، والذي سلّط الضوء على التدهور الخطير في الحريات العامة ومنع تعليم الفتيات وتفشي الانتهاكات.

وشهدت الجلسة لحظات مؤثرة بمشاركة نساء أفغانيات بارزات من داخل وخارج البلاد، بينهن الناشطة فاطمة أميري، والباحثة والشاعرة مريم ميترا، والمعلمة الناجية السيدة زهرة عبر فيديو مسجل، واللواتي قدّمن شهادات حية عن القمع الذي يتعرضن له، في وقت دعمت فيه أصوات ممثلي دول ومنظمات دولية مطالبات بفرض إجراءات أكثر صرامة تجاه سلطات الأمر الواقع في كابل.

كما شاركت عدة دول ومنظمات في النقاشات، من بينها الاتحاد الأوروبي، أستراليا، المملكة المتحدة، كندا، قطر، الكويت، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي دعت إلى مضاعفة الجهود لحماية النساء والفتيات في أفغانستان.

وفي سياق متصل، تطرقت الجلسات إلى تقرير المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، السيد محمد عبد السلام بابكر، والذي عرض صورة قاتمة عن القمع السياسي والانتهاكات المستمرة، مطالب بإبقاء الوضع في إريتريا تحت الرصد الدولي الصارم.

ويشارك الدكتور محمد صالح محمد يس، رئيس المركز النوبي للسلام والديمقراطية، في حضور أعمال الدورة، ويجرى لقاءات على هامش الجلسات مع ممثلي منظمات أممية ودولية، يناقش خلالها الوضع الحقوقي المتدهور في السودان، خاصة بعد تفاقم الحرب والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين.

وأكد الدكتور محمد صالح، أن حضور المجتمع المدني السوداني لهذه المنابر الدولية "أمر بالغ الأهمية لكشف الحقيقة، وتقديم صوت الضحايا، داعيًا مجلس حقوق الإنسان إلى الاهتمام بتعزيز وضع في السودان، وضمان حماية المدافعين عن الحقوق داخل وخارج البلاد.

الدورة، التي تستمر حتى 11 يوليو، يتوقع أن تشهد مناقشات حاسمة حول عدة أزمات دولية، منها السودان، فلسطين، سوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسط ترقب لما ستسفر عنه من توصيات وقرارات من شأنها التأثير على المشهد الحقوقي العالمي في الأشهر المقبلة.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م

02

منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية:
تنظم مخيما طبيا مجانيا في كمبالا لخدمة اللاجئين والمجتمعات الضعيفة

كمبالا: الطريق

في مبادرة إنسانية تستهدف تقديم الرعاية الصحية المجانية للفئات الأكثر تهميشا، أعلنت منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية عن تنظيم مخيم طبي مجاني يومي الثلاثاء والأربعاء، 18 و19 يونيو الجاري، وذلك في المستشفى الباكستاني بمنقطة Plot 5, Semawata Road, Ntinda – Kampala.

ويفتح المخيم أبوابه للاجئين السودانيين والمجتمعات المستضيفة في أوغندا، لتقديم خدمات طبية تخصصية تشمل: طب الأطفال – الحساسية والمناعة – جراحة العظام – المسالك البولية – التغذية وتقييم الحالة الغذائية – الطب الباطني –0الأنف والأذن والحنجرة (ENT) – أمراض الغدد الصماء – التقييم الطبي الشامل متعدد التخصصات – مساحة لعب للأطفال لتوفير بيئة علاجية آمنة وداعمة.

ويشارك في المخيم فريق طبي مؤهل يجمع بين الخبرة الإنسانية والمهنية، لتقديم استشارات وعلاجات أولية مجانًا لجميع المرضى دون تمييز، مع التركيز على الحالات المزمنة، الأطفال، وكبار السن.

وقالت المنظمة: "نؤمن بأن الصحة حق للجميع ولسنا هنا فقط لتقديم الدواء، بل لنستمع، ونواسي، ونغرس الأمل في النفوس المتعبة من النزوح والظروف القاسية."

وتدعو المنظمة جميع المحتاجين إلى اغتنام هذه الفرصة المجانية، والحضور إلى موقع العيادة في التواريخ المحددة للاستفادة من الخدمات المقدمة.

في ظل التجاهل والإفلات من العقاب .. الأمم المتحدة تطلق نداءً عاجلاً لحماية شعب السودان

أطلق توم فليتشر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، نداءً إنسانيا مدويا يوم 12 يونيو الجاري، داعيا المجتمع الدولي إلى وقف الكارثة المتفاقمة في السودان، ووضع حد لصمتٍ يرقى إلى التواطؤ، ولا مبالاة تُغذي جرائم حرب تُرتكب في وضح النهار.

قال فليتشر في بيانه: "لطالما أكد المجتمع الدولي أننا سنحمي شعب السودان. والآن، ينبغي لهذا الشعب أن يسألنا: متى؟ وكيف؟ وهل سنفي بوعدنا أصلاً؟"، مشير إلى أن السودان بات اليوم مرآة مأساوية لوجهين مظلمين: اللامبالاة والإفلات من العقاب.

وصف المسؤول الأممي الوضع في السودان بأنه "أكبر أزمة إنسانية في العالم". أكثر من 30 مليون شخص نصف سكان البلاد باتوا بحاجة إلى مساعدات منقذة للحياة. من كردفان إلى دارفور، يموت المدنيون جوعا أو في مرمى نيران الطائرات المسيّرة، بينما المستشفيات تُقصف، وشاحنات الإغاثة تُستهدف، والمخيمات تُحرق. ومع انتشار الأوبئة واقتراب موسم الجفاف، يزداد المشهد سوداوية، في ظل شح كارثي في التمويل، وعدم تحرك فعّال من المجتمع الدولي.

الهجوم المروع الذي استهدف قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي في شمال دارفور، كشف بشكل سافر هشاشة الوضع وانعدام أي شكل من أشكال الحماية، لا للمدنيين ولا حتى لعمال الإغاثة. ومع ازدياد التقارير الموثّقة حول العنف الجنسي الممنهج والتهجير القسري، تساءل فليتشر بمرارة: "أين المساءلة؟".

دعوة الأمم المتحدة لم تقتصر على التحذير، بل طالبت بتحرك فوري يشمل: حماية المدنيين دون تأخير، ضمان وصول آمن ومستدام للمساعدات الإنسانية، تمويل العمليات الإنسانية بما يتناسب مع حجم الكارثة، الدفع نحو اتفاقات إنسانية ووقف لإطلاق النار يسمح بتقديم الإغاثة، واستئناف جهود السلام العادل والشامل.

"رغم كل التحديات والمخاطر، لن تتوقف الحركة الإنسانية، ولكن وحدها لن تكفي، وهذا الوقت يجب ألا يعرَف باللامبالاة، بل بالتضامن والمحاسبة"، ختم فليتشر بيانه. يأتي هذا النداء بالتزامن مع انطلاق أعمال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث يُنتظر أن يُطرح الملف السوداني في عدد من الجلسات، وسط مطالبات متزايدة بإجراء تحقيقات دولية مستقلة، وتوسيع ولاية مجلس حقوق الإنسان لضمان وقف الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

إن ما يجري في السودان ليس أزمة داخلية فقط، بل اختبار أخلاقي للمجتمع الدولي بأسره .. فإما أن ينتصر العالم للعدالة والكرامة، أو يظل شريك بالصمت في المأساة.

كمبالا تحتضن ملتقى تفاكري سوداني .. نحو الخروج من الحرب وبناء الدولة المدنية الجديدة

متابعات: الطريق

في لحظة تاريخية تمزج بين أوجاع الحرب وآمال التغيير، انطلقت صباح الأحد 15 يونيو في العاصمة اليوغندية كمبالا فعاليات "الملتقى التفاكري حول الخروج من الحرب وقضايا الدولة المدنية الجديدة"، والذي يستمر حتى الثلاثاء 17 يونيو، بتنظيم من مشروع الفكر الديمقراطي وحركة تضامن من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الملتقى، الذي يجمع نخبة من القيادات الفكرية والسياسية والمجتمعية من داخل السودان وخارجه، يشكل منصة غير مسبوقة للحوار الجاد حول تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. ففي وقت تعصف فيه الحرب بالوطن، وتتفاقم المآسي الإنسانية والانقسامات الاجتماعية، يسعى المشاركون لرسم ملامح طريق سوداني نحو السلام العادل والديمقراطية المستدامة.

تناقش جلسات الملتقى قضايا محورية طالما أهملت أو تم التهرب منها: من جذور الشمولية، إلى التهميش المناطقي والنوعي، إلى عسكرة الدولة وتمليش المجتمع، مرورًا بملفات العدالة الانتقالية والتعايش الوطني والمصالحات المجتمعية، ووصولًا إلى أسس بناء دولة مدنية ديمقراطية مستقرة تكفل حقوق الجميع على أساس المواطنة.

ويأمل المنظمون أن يكون هذا الملتقى بداية لحوار وطني شامل ومستمر، لا تهيمن عليه النخب التقليدية، بل يشارك فيه أصحاب المصلحة الحقيقيون من ضحايا الحرب، ومناضلو الهامش، والشباب، والنساء، والمجتمع المدني، ليصوغوا بأنفسهم مشروع الدولة الجديدة التي تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية، لا من فوهات البنادق.

واعتبر محمد عبدالله، المدير التنفيذي للمركز النوبي للسلام والديمقراطية، أن هذه الفعالية ليست مجرد حدث عابر، بل محاولة جادة من القائمين على امرها لتدشين مسار مدني جماهيري يعيد للسودانيين حقهم في تقرير مصيرهم، وإدارة شؤونهم، والخروج من دوامة العنف والانقلابات، وأضاف؛ أن استدامة السلام تتطلب حوارًا حقيقيًا، يبنى على الاعتراف بالوقائع، والمحاسبة على الجرائم، والاعتراف بالتنوع، ورفض أي شكل من أشكال الهيمنة أو الإقصاء.

ووسط هذا المشهد السوداني المعقد، اكد عبدالله ان ملتقى كمبالا يمثل شعلة أمل صغيرة لكنها صلبة في طريق طويل لا بد من أن يمضي فيه السودانيون بأنفسهم، من أجل سودان جديد لا يولد من رماد الحرب فقط، بل من رحم الإرادة الشعبية الواعية.

أطباء بلا حدود: أطفال دارفور بين أنياب الحصبة وبطء الاستجابة

متابعات: الطريق

في ظل حرب تمزق أوصال السودان، ومعاناة إنسانية غير مسبوقة، يواجه أطفال دارفور تهديدًا صامتًا لا تقل خطورته عن نيران القصف والرصاص .. تفشي مرض الحصبة، ومنظمة أطباء بلا حدود دقت ناقوس الخطر، محذرة من أن المرض الذي يمكن الوقاية منه بلقاح بسيط، ينتشر الآن بسرعة مقلقة في جميع أنحاء الإقليم، مهددًا آلاف الأرواح الصغيرة التي لا تملك مناعة ولا حماية.

لطالما كانت تغطية حملات التطعيم في السودان، وخصوصًا في دارفور، دون المستوى المطلوب حتى قبل اندلاع النزاع في أبريل 2023، واليوم، في خضم الحرب والانهيار المؤسسي وتدهور النظام الصحي، باتت فرص حصول الأطفال على اللقاح شبه معدومة، ما أدى إلى انفجار عدد حالات الحصبة، وسط صمت محلي وعجز دولي.

بعد شهور من التفاوض المضني، ووسط عراقيل إدارية متواصلة، وتهديدات أمنية متكررة، أعلنت أطباء بلا حدود عن نجاحها أخيرًا في إطلاق أولى حملات التطعيم ضد الحصبة في عدد من مناطق دارفور، وهذا الإنجاز جاء بعد عام كامل من محاولات فاشلة بسبب إغلاق طرق الإمداد ونقص اللقاحات، ما أجبر فرق المنظمة على الاكتفاء بعلاج الإصابات دون القدرة على الوقاية منها.

وتقول المنظمة إن ما تم تحقيقه حتى الآن لا يتعدى كونه "خطوة إسعافية" في معركة أكبر، مؤكدة أن الأوضاع ستظل على حالها إن لم تتخذ خطوات طويلة الأمد لتعزيز برامج التحصين الروتيني، وتعويض سنوات من التطعيمات الضائعة، وإزالة العوائق البيروقراطية والميدانية التي تمنع وصول الفرق الطبية إلى المناطق الأكثر هشاشة وتهميشًا.

"نحتاج إلى ما هو أكثر من لقاحات، نحتاج إلى إرادة سياسية وإنسانية تضع حياة الأطفال قبل أي حسابات أخرى"، هذا ما ألمحت إليه المنظمة في بيانها، في وقت تتزايد فيه التحديات أمام الاستجابة الإنسانية، وتغيب فيه مؤسسات الدولة، ويُترك المدنيون لمصيرهم.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م
03

تجديد عهد الشراكة ..

لقاء يجمع المنظمة الأفريقية للحقوق والتنمية ومنظمة أوناد بعد عقد من الانقطاع

كمبالا: الطريق

في أمسية امتزجت فيها روح الوفاء برغبة صادقة في البناء المشترك، استقبلت المنظمة الأفريقية للحقوق والتنمية، مساء الثلاثاء الموافق 3 يونيو، وفدًا من منظمة أوناد للاعنف والتنمية، في لقاء نوعي احتضنه مقر المنظمة في العاصمة الأوغندية كمبالا. اللقاء أعاد فتح نوافذ الأمل في استئناف التعاون بين المنظمتين بعد انقطاع دام قرابة عشر سنوات، جمّدت خلالها مشاريع طموحة جمعت الطرفين في الماضي.

خلال اللقاء، قدمت المنظمة الأفريقية عرضًا مفصلًا عن مشروعاتها الحالية، خاصة في مجالات الدعم النفسي، والمساعدة القانونية، والتعليم، إضافة إلى مبادراتها في حماية الفئات الضعيفة وتعزيز قدرات اللاجئين، لا سيما السودانيين الذين تضرروا من الحرب المستمرة في بلدهم.

من جانبه، عبر الدكتور موسس ماندي، مدير منظمة أوناد، عن امتنانه للاستضافة الحارة، مشيدًا بالمسار النضالي والإنساني الذي تسلكه المنظمة الأفريقية في خدمة اللاجئين وقضايا العدالة الاجتماعية، وقال ماندي: ''أشعر بالفخر وأنا أرى الشباب الذين بدأوا معنا طريق اللاعنف قبل سنوات، يواصلون اليوم حمل الشعلة في أصعب الظروف''.

اللقاء لم يكن فقط فرصة لاسترجاع الذاكرة المشتركة، بل منصة للتأكيد على القيم التي تجمع المؤسستين، فقد شدد الأستاذ لايت، على ضرورة ترسيخ ثقافة اللاعنف في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى، معتبرًا أن ''السلام يبدأ من الداخل، ويتحقق حين نعمل كشعب واحد في دولتين متجاورتين، نحترم اختلافاتنا ونتكامل في نضالنا''.

وقدمت المنظمة الأفريقية شهادة شكر وعرفان للدكتور موسس ماندي، تقديرًا لإسهاماته الكبيرة في ترسيخ ثقافة اللاعنف، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على مدى أكثر من عشرين عامًا.

واختتم اللقاء بالتأكيد على أهمية تطوير الشراكة بين الطرفين، والبدء في صياغة مسودة تعاون مستقبلي، تعيد للأفق حلمًا كاد يضيع، وتفتح بابًا واسعًا أمام مشاريع أكثر تأثيرًا في زمن يحتاج فيه اللاجئون والمدافعون عن حقوق الإنسان إلى كل صوت يدعمهم، وكل يد تمتد إليهم بثقة وصدق.

مفوضية الاتحاد الأفريقي وقوة شرق أفريقيا تبحثان مستقبل السلام في السودان والقرن الأفريقي

متابعات: الطريق

في وقت تتصاعد فيه الأزمات وتشتعل الجبهات في شرق القارة الأفريقية، عقد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي محمود علي يوسف، صباح اليوم، اجتماعًا رفيع المستوى مع العميد بول كهوريا نجما، المدير العام لأمانة قوة شرق أفريقيا الاحتياطية، في خطوة تعكس جدية القارة في التصدي لدوامة العنف والنزاعات التي تهدد أمن الملايين.

اللقاء، الذي تم في 13 يونيو الجاري، استعرض التحديات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وخليج عدن، جاء في وقت بالغ الحساسية، حيث تشهد هذه المناطق أوضاعًا متفجرة تتراوح بين الحروب الأهلية، وتفكك الدولة، والتهديدات الإرهابية، والتهجير القسري الجماعي.

وخلال النقاش، شدد الطرفان على الحاجة الماسة إلى نهج أفريقي شامل ومستدام في إدارة النزاعات، لا يكتفي بردود الأفعال المؤقتة، بل يسعى إلى بناء حلول طويلة الأمد تعالج جذور الأزمات، بما في ذلك التهميش، وانعدام الحكم الرشيد، والفقر المتفاقم.

في حديثه، أكد معالي يوسف أن ''السلام في القارة لم يعد ترفًا سياسيًا، بل ضرورة وجودية''، داعيًا إلى تفعيل مبدأ ''الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية'' من خلال دعم القوى الاحتياطية الإقليمية وتفعيل أطر التدخل السريع.

من جانبه، أشار العميد كهوريا نجما إلى أن ''العمليات العسكرية وحدها لا تصنع السلام، بل يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية شاملة تشمل التنمية والعدالة والمصالحة.''

واتفق الطرفان على أهمية تأمين تمويل مستدام ومنتظم لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، مؤكدين أن هشاشة الدعم الدولي لا يجب أن تعيق قدرة القارة على حماية شعوبها، وأن الوقت قد حان لأن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها التاريخية في تمويل سلامها بأيديها.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م

في زوايا معسكر كرياندنغو النائية، حيث تتقاطع مآسي النزوح مع إرادة الحياة وتتجلى قصة اللاجئين السودانيين بمرآة الواقع بكل تناقضاته وآماله المهشمة، وهنا وسط ظلال الخيام وصخب التحديات، ينبض مجتمع يسعى للبقاء والكرامة رغم قسوة الغربة وضيق الموارد..

التقينا المهندس حسين هاشم تيمان، رئيس المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين، ليكشف لنا أسرار صراعات يومية تخاض بصمت، من مشاهد الألم في المستشفى إلى صرخات الطلاب الذين يحلمون بتعليم يليق بهم، ومن معاناة النساء في مواجهة الإهمال، إلى تفاصيل الدعم الذي جاء ناقصًا أو متأخرًا.

هذا الحوار لا يروي فقط قصص معاناة، بل يحمل أيضاً دعوة صادقة لفهم أعمق، ومطالبة بإرادة حقيقية لتغيير ما يمكن تغييره. صوت اللاجئ الذي لا يسمع كثيراً .. اليوم يرتفع ليواجه التحديات ويطالب بحقوقه الإنسانية الأساسية.

الى مضابط الحوار: - حاوره: محمد عبدالله

باشمهندس حسين، دعنا نبدأ من البداية .. من هو حسين هاشم تيمان؟ وكيف بدأ مشوارك مع قضايا اللاجئين؟

أنا حسين، لاجئ سوداني ضمن من اضطروا للفرار إلى أوغندا بسبب الحرب، عبر مركز استقبال اللاجئين في نيومانزي، شمال اوغندا على الحدود مع جنوب السودان، وبدأ انخراطي في قضايا اللاجئين عندما تم الاتفاق بين الحكومة الأوغندية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) على توطين اللاجئين السودانيين في مستوطنة كرياندنغو، وكنت ضمن أول دفعة من الأسر التي نقلت من نيومانزي إلى مستوطنة كرياندنغو، ومن ثم تم انتخابي من قبل مجتمع اللاجئين في مركز الاستقبال لتمثيله، وذلك بإشراف رسمي من ممثلي الحكومة الأوغندية (OPM) والمفوضية، ومن هنا بدأت رحلتي في العمل المجتمعي كمسؤول لا عن نفسي فقط، بل عن آمال وآلام من يمثلهم هذا المجتمع.

هل كنت تتوقع في يوم من الأيام أن تصبح في واجهة العمل المجتمعي داخل معسكر لجوء؟ ومتى شعرت أن هذا الدور أصبح مسؤوليتك؟

لم يخطر ببالي يوما أنني سأكون في هذا الموقع، وحتى عند ترشيحي ظننت أنني أستطيع الاعتذار والانسحاب، لكن بعد أن تم انتخابي، رفض الجميع اعتذاري، وحينها أدركنا نحن ''الليدرات'' أننا وضعنا أمام اختبار عسير، والمعسكر في ذلك الوقت لم يكن سوى أراض زراعية جرداء بلا خدمات أساسية، ولا حتى مأوى يؤوي النساء والأطفال الذين ما زالوا تحت وطأة صدمة الحرب، وكل أسرة كانت تملك مساحة 15×25 متر فقط، يتوجب تنظيف جزء منها لنصب الخيمة وانتظار موسم الحصاد لتنظيف البقية، في هذا الواقع القاسي لم يكن أمامنا خيار سوى أن نتحمل مسؤوليتنا ونقف في الصفوف الأمامية لخدمة مجتمعنا وأن نواجه التحدي بكل ما نملك من عزيمة.

ما هو المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين في كرياندنغو؟ متى تأسس؟ ومن أين يستمد شرعيته؟

المكتب القيادي هو الهيئة الإدارية العليا لمجتمع اللاجئين السودانيين في اوغندا، ويضم في عضويته ''ليدرات'' جميع الكلاسترات، وتم إنشاؤه بهدف تنظيم جهودنا كلاجئين سودانيين وتنسيق الخدمات التي يمكن تقديمها لمجتمعنا، وفكرته مستمدة من الهيكل الإداري المتبع رسمي في إدارة شؤون اللاجئين داخل المستوطنات الأوغندية، وهو ما يتم تطبيقه كذلك في مجتمعنا، والمعسكر مقسم إلى كلاسترات، ولكل منها قادة ينتخبون من داخلها، وينضمون لاحقًا إلى المكتب القيادي.

ويتألف الهيكل الإداري للمكتب من: الرئيس ونائبه، السكرتير العام، ومكاتب متخصصة تشمل الصحة، التعليم، الخدمات، الأمن، المرأة والطفل، الشباب، الحماية، والإحصاء. وتعمل هذه الإدارات بالتوازي مع عدد من اللجان والمجالس مثل:

المجلس الاستشاري
اتحاد الشباب
اتحاد المرأة
اللجنة القانونية
اللجنة الدينية
لجنة المطابخ
الكوادر الصحية
لجنة التعليم
لجنة كبار السن
لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة

وتضم هذه اللجان مكاتب وأمانات فرعية تعنى بالجوانب الإدارية والاجتماعية والرياضية، وغيرها، وتأسس المكتب القيادي في ديسمبر 2023، ويستمد شرعيته من المجتمع السوداني في المعسكر، بالإضافة إلى اعتراف الجهات الرسمية.

ما هي الأهداف التي وضع المكتب من أجلها؟ وهل تغيرت هذه الأهداف مع تطور الأوضاع؟

نعم، وضع المكتب القيادي خطة ثلاثية المدى بحسب أولويات المرحلة:

1. على المدى القريب: التركيز كان على توفير الخدمات الأساسية، كالمياه والاتصال، وتنظيم ورش التوعية، وإنشاء معاهد لتعليم اللغة، كما سعينا لتوفير الأمن، والتعليم، والصحة، من خلال التنسيق المباشر مع الجهات الرسمية.
2. على المدى المتوسط: كان الهدف بناء مقرات للشباب وتنظيم ورش تدريبية تحفزهم على التعليم والعمل، وإنشاء ملاعب رياضية لمختلف الفئات العمرية، وكذلك أنشأنا مقرًا للمرأة، وبدأنا في تنظيم ورش للدعم النفسي وتمكين النساء عبر مشاريع مدرة للدخل، إلى جانب توفير احتياجات الأطفال، بما في ذلك رياض الأطفال ومساحات الترفيه، ومن أبرز المبادرات أيضًا إنشاء المطابخ الجماعية، كرد فعل مباشر على النقص الحاد في الغذاء الذي تقدمه منظمة الأغذية العالمية (WFP)، والتي لا تمنح الفرد سوى 14,000 شلن أوغندي شهريًا، أي أقل من ثلاثة دولارات، وهو ما لا يكفيه ليومين، بالتالي كانت المطابخ الجماعية وسيلة لتقاسم العبء والتخفيف من حدة الجوع.
3. على المدى البعيد: نطمح لتأمين مشاريع تنموية حقيقية تقدم دعما مباشر للمجتمع، إلى جانب البحث عن جهات مانحة تدعم اللاجئين في مجالات البناء، والغذاء، والدواء، والتعليم، والمنح الدراسية، والسكن، كما نعمل على ملفات الاندماج الأسري، والعودة الطوعية للراغبين، وإعادة التوطين للمستوفين الشروط.

كيف يتم تمثيل اللاجئين داخل المكتب؟ وهل يشعر الجميع أن صوتهم مسموع؟

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م
05

التمثيل يتم من داخل المجتمع نفسه، ولكل "كلاستر" ممثلون في المكتب القيادي، ما يضمن أن لكل شخص من كل منطقة صوته ومطالبه وحضوره، ونعم نستطيع القول بكل ثقة إن الجميع يشعر أن صوته مسموع، لأن بنية المكتب القيادي قائمة على التمثيل المباشر من قلب المجتمع، وهذا هو سر قوته وشرعيته.

كيف تصف الحياة اليومية في المعسكر اليوم؟ هل يمكن أن نسميها حياة مستقرة؟ أم حياة انتظار؟

أصف الحياة اليومية بأنها حياة شبه بائسة؛ فمعظم الناس فقدوا كل شيء، منازلهم، وظائفهم، ممتلكاتهم، وأحيانًا حتى أحبتهم، ومع ذلك، نقول الحمد لله، لأنهم رغم كل شيء، يعتبرون من الناجين من جحيم الحرب الدائرة في وطننا السودان، وهؤلاء الناجون يواجهون اليوم تحديات جديدة من أجل البقاء، في بيئة لا تشبه ما اعتادوه، لكنهم صامدون.
ولا يفوتني أن أعبر عن امتناننا العميق للحكومة الأوغندية التي رحبت بنا وفتحت لنا الأبواب وشاركتنا المأوى والخدمات، وتعاملت معنا باحترام كبير شعرنا به منذ اللحظة الأولى، ونحن نعيش بلا شك حياة انتظار .. انتظار لواقع أفضل، لحياة كريمة تليق بما مررنا به من مآسي.

كم يبلغ عدد اللاجئين في كرياندنغو حاليًا؟ وما هو متوسط عدد الوافدين الجدد أسبوعيًا؟

بحسب آخر الإحصائيات، تجاوز عدد الأسر السودانية اللاجئة في أوغندا 75 ألف أسرة، أما بخصوص الوافدين الجدد، فالأعداد تتفاوت أسبوعيًا تبعًا لحجم القادمين من مركز نيومانزي، وتبعًا لاتساع رقعة الحرب في السودان، وأي منطقة تندلع فيها الحرب، نشهد منها تدفقًا جديدًا من اللاجئين، وعلى سبيل المثال، خلال الثلاثين يومًا الماضية، استقبلنا أكثر من ألف أسرة جديدة قادمة مباشرة من السودان، كما أن وتيرة الوافدين الجدد مرتبطة أيضًا بالأوضاع الأمنية في دولة جنوب السودان، إذ يمر كثيرون عبرها للوصول إلينا.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين فور وصولهم؟ ما الذي يواجهونه في اللحظات الأولى؟

أول وأصعب التحديات هو تجاوز الصدمة النفسية، وأن تقنع نفسك فجأة بأنك غادرت كل شيء، وأنك اليوم في مكان جديد بلغة وثقافة مختلفة، هذا بحد ذاته معركة داخلية قاسية، وأما ما بعد ذلك، فلا أراه تحديات بل إجراءات رسمية، وتسليم المستندات واعتمادك كلاجئ، وهي خطوات روتينية لكنها ضرورية لضمان الاعتراف القانوني وبدء تلقي الدعم والخدمات.

هناك شكاوى من بطء في التسجيل وتأخر في الإجراءات .. ما سبب ذلك من وجهة نظركم؟ وأين تكمن نقطة الاختناق؟

بطء الإجراءات ليس دائمًا لكنه يحدث غالبًا عندما تصل دفعات كبيرة في وقت واحد من مركز نيومانزي، فيصبح الضغط على الفريق العامل كبيرًا جدًا، ويجب ألا ننسى أن مركز استقبال كرياندنغو لا يستقبل السودانيين فقط، بل لاجئين من جنسيات مختلفة، ما يزيد العبء على الطاقم، كما أن بعض أفراد المجتمع مع الأسف يسهمون في تأخير الإجراءات بعدم التزامهم بالنظام واحترام الدور، أو عدم التعاون مع الجهات الرسمية بالشكل المطلوب.
لكننا رفعنا هذه الملاحظات للجهات المعنية، ومع تدخل كل من مكتب مجلس الوزراء (OPM) والمفوضية السامية للاجئين (UNHCR)، تحسنت الأمور كثيرًا، والوضع اليوم أفضل بكثير مما كان عليه.

هل هناك تعاون كافٍ من المفوضية والجهات الحكومية لتسهيل هذه الإجراءات؟ أم أن اللاجئ يظل في دوامة من الانتظار والقلق؟

نعم، هناك تعاون كبير من المفوضية ومن مكتب مجلس الوزراء (OPM). في بعض الأحيان نجدهم يعملون حتى في أيام العطل، أو في ساعات متأخرة من الليل، من أجل إنهاء الإجراءات المتأخرة، ولكن رغم هذا الجهد، هناك تحديات تفوق طاقتهم، مثل تعطل أجهزة الطباعة أو مشاكل تقنية أخرى، إلا أنهم غالبًا ما يسارعون في إيجاد الحلول، وباختصار هناك نية واضحة للعمل الجاد، وهناك تفاعل ملموس، لكن تبقى الحاجة للدعم الفني واللوجستي المستمر قائمة.

كيف تقيّمون الوضع الصحي داخل المعسكر؟ وهل هناك استجابة حقيقية لحالات الطوارئ؟

الوضع الصحي في المعسكر معقد ومثقل بالتحديات، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة مستشفى بندولي والمنظمات الصحية والكوادر العاملة، والمستشفى الوحيد الموجود لا يكفي لاستيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين من مختلف الجنسيات، حتى أن كثيرًا من المرضى يضطرون إلى افتراش الأرض نتيجة الازدحام.
والتحدي الأكبر يواجه أصحاب الأمراض المزمنة لا سيما من السودانيين ممن يعانون من أمراض كالضغط والسكري والمصران العصبي، بالإضافة إلى من يحتاجون إلى عمليات جراحية، وفي ظل غياب الأطباء الاختصاصيين ونقص الأدوية، تضطر إدارة المستشفى لتحويل المرضى إلى مدينة غولو أو إلى العاصمة كمبالا، ولكن للأسف تلك التحويلات تخضع لإجراءات بطيئة ومعقدة، قد تمتد لأكثر من شهر، وعند الوصول غالبًا ما يصطدم المريض بكلفة العلاج أو بندرة الدعم، فيعود مجددًا دون تلقي الرعاية المطلوبة.
وللحد من هذه المعاناة، أنشأنا شراكة فاعلة مع منظمة "أطباء السودان للسلام والتنمية"، قمنا من خلالها بترحيل عدد كبير من المرضى، حيث أجريت لهم الفحوصات وبعض العمليات الجراحية، مع توفير الأدوية اللازمة، كما نظمنا سويًا ورشًا طبية وقوافل صحية في المعسكر وكمبالا، وحاليًا هناك قافلة صحية ستنفذ يومي 16 و17 من الشهر الجاري داخل المعسكر، يليها بيومين نشاط مماثل في كمبالا، بالتعاون مع أطباء سودانيين من بريطانيا والخليج وأمريكا وجامعة الخرطوم، ونحن لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر لكل من ساند الجهود الصحية في المعسكر، من السفارة السودانية في اوغندا، دار الشفاء، منظمة وعي، الحارسات، جمعية العون المباشر الكويتية، والسفارة الإماراتية في كمبالا.

وماذا عن التعليم خاصة بالنسبة لطلاب الشهادة السودانية؟

ملف التعليم لا يقل تعقيدًا، بل هو تحدي من نوع مختلف، وأولى المشكلات تكمن في اختلاف المناهج واللغة، بالإضافة إلى ندرة المنح الدراسية وصعوبة توفير الزي المدرسي والتكاليف الأساسية للتعليم، ورغم جهود المعلمين الاوغنديين، ومنظمات مثل ويندل واليونيسف، لا سيما خلال فترة إدارة السيد محمد منير، يبقى ملف التعليم شائكًا في المعسكرات كما في المدن، كما ان رسوم الدراسة مرتفعة سواء في المنهجين السوداني أو الاوغندي، بينما فرص العمل ضئيلة للاجئين، مما يزيد العبء على الأسر.
وللتخفيف من حدة هذه الأزمة، أطلقنا فصول دعم أكاديمي مجانية في ثلاث مراحل: الابتدائي، والثالث المتوسط، وطلاب الشهادة، بتطوع مشكور من معلمين ومعلمات من داخل المجتمع، نوجه لهم التحية من القلب.
كما أجرينا حوارا مثمرًا مع السفارة السودانية وإدارة مدرسة الصداقة السودانية، أسفر عن تخفيض رسوم الشهادة، ونعمل الآن على تنسيق أوسع يخص امتحانات المراكز الثلاثة.
وفي المنهج الاوغندي، هناك تلاميذ يدرسون داخل المعسكر وأعداد أخرى في المدن، وقد نجحنا في بناء علاقة شراكة مع السيد مصطفى، عضو البرلمان الاوغندي ورئيس مجلس إدارة مدرسة متكاملة توفر بيئة تعليمية وسكنية وعلاجية، مشكورًا منح الطلاب السودانيين تخفيضات كبيرة ساعدت العديد من الأسر، وما زلنا نواصل العمل على فتح آفاق المنح والفرص الجامعية.
أما بالنسبة لطلاب الشهادة السودانية، فالوضع يتطلب وقفة جادة؛ إذ يحتاج البعض للانتقال إلى كمبالا أو العكس، ما يتطلب تغطية تكاليف السكن، الترحيل، الإعاشة، المراجعة، وحتى الرعاية الصحية، وهي تحديات حقيقية تثقل كاهل هؤلاء الطلبة.

ما هي أبرز العقبات التي واجهتكم خلال العام الماضي؟ وهل تم تجاوزها في العام الحالي؟

العام الماضي واجهتنا تحديات كبيرة في تنظيم امتحانات الشهادة السودانية، لكن بفضل الله ثم بدعم السفارة السودانية في يوغندا، وإدارة مدرستي الصداقة والتفوق، وبعض الأفراد الوطنيين المخلصين، تمكنا من تجاوزها بنجاح.
هل هناك تواصل مباشر مع السفارة السودانية أو الجهات المعنية بتنسيق امتحانات الشهادة؟ نعم، هناك تواصل مباشر ومستمر مع السفارة السودانية وإدارة مدرسة الصداقة السودانية، وهناك تفكير وتنسيق مشترك لتسهيل الأمور، ونحن نثمن هذا التفاعل والدعم.

كيف تصفون مستوى هذا التنسيق؟

يمكننا وصفه بالتنسيق الجيد، ورغم التحديات إلا أن السفارة والإدارة التعليمية متعاونون إلى حد بعيد، ويبدون مرونة وتجاوبًا ملموسًا في كل مرة نطرق فيها الأبواب.

هل يوجد دعم نفسي وتربوي للطلاب، خاصة في ظل ما عاشوه من ويلات الحرب والنزوح؟

مع الأسف، لا يوجد حتى الآن دعم نفسي ممنهج من الجهات المختصة، رغم إدراكنا لأهمية هذا الجانب، ولكن لا يمكن تجاهل الدور العظيم الذي لعبه المعلمون والمعلمات، فقد تحملوا عبء التهيئة النفسية للطلاب، وبذلوا جهدًا استثنائيًا يستحق كل التقدير.

ما أبرز التحديات التي تواجه النساء اللاجئات داخل معسكر كرياندنغو؟ وهل هناك حالات عنف أو إهمال تستدعي تدخلاً عاجلاً؟

المرأة السودانية بطبيعتها طموحة، وقد اعتادت لعب أدوار رائدة في المجتمع، سواء في المؤسسات العامة أو القطاع الخاص، فضلاً عن ريادتها في الأعمال والمبادرات المدنية، ولكن في معسكر كرياندنغو، تقلصت هذه الأدوار إلى حد كبير بسبب محدودية فرص العمل، ما جعل غالبية النساء يتركزن في الأدوار الأسرية والمجتمعية، رغم ما يملكنه من كفاءات وخبرات.
أما فيما يتعلق بالعنف أو الإهمال، فلا توجد حالات جسيمة تذكر، فدولة أوغندا تعد من الدول التي تحترم وتضمن حقوق النساء، ومع ذلك تظهر بين الحين والآخر مشكلات فردية، غالبًا ما تكون ناتجة عن الضغوط النفسية المتزايدة التي يعاني منها الجميع، وهو ما يتطلب برامج دعم نفسي واجتماعي أكثر انتظاما وعمقا.

ماذا عن الأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن؟ هل يتلقون الرعاية الكافية؟

يعد الأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن، إلى جانب الأيتام والمصابين بالأمراض المزمنة، الحلقة الأضعف في هذه السلسلة الطويلة من المعاناة، ورغم وجود بعض التمييز الإيجابي في الخدمات المقدمة لهم، إلا أنهم ما زالوا بحاجة ماسة إلى رعاية خاصة، أكثر انتظامًا وشمولية وتراعي احتياجاتهم الصحية والنفسية والمعيشية، ووضعهم يتطلب تدخلاً عاجلاً من المنظمات الدولية والمحلية، لضمان عدم تهميشهم أو سقوطهم من حسابات الدعم الإنساني.

يضم معسكر كرياندنغو لاجئين من جنسيات متعددة، كيف تصفون العلاقة بين اللاجئين السودانيين وبقية الجنسيات؟

يضم المعسكر أكثر من مليون وثمانمائة أسرة من خلفيات متعددة، من جنوب السودان الكونغو وكينيا ورواندا وبوروندي، بالإضافة إلى المجتمع المضيف واللاجئين السودانيين، ورغم هذا التنوع، يسود المعسكر مناخ من

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م
06

التعاون والاحترام المتبادل.
ويعزى هذا الانسجام إلى عدة عوامل، أبرزها صلابة النظام الأمني في الدولة، وانفتاح المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى سلوك الشعب الاوغندي المتحضر في تعامله مع الأجانب، وهو ما ساهم في خلق نسيج اجتماعي متماسك ومتعاون.

هل توجد مبادرات مشتركة بين الجنسيات المختلفة داخل المعسكر؟ وما هي آليات الحوار والتعايش؟

نعم، هناك العديد من المبادرات المشتركة والآليات المنتظمة التي تعزز الحوار بين المجتمعات المختلفة داخل المعسكر، وتعقد اجتماعات دورية لمعالجة القضايا الاجتماعية، وتبذل جهود ملموسة من جانب اللاجئين السودانيين لخدمة الجميع دون تمييز.
فعلى سبيل المثال، بادر المجتمع السوداني بمخاطبة الجهات المعنية لتوفير المياه، وأسفر ذلك عن حفر ثلاث آبار ارتوازية، وستة آبار عادية، وجاري تنفيذ بئر متكامل جديد عبر جمعية العون المباشر الكويتية.
كما شاركنا في صيانة قسم الولادة بالمستشفى الكبير، ونعمل حاليًا على تجهيز عنبر عمليات متكامل بالتنسيق مع المتبرع السوداني الأستاذ محمد مصباح، وعلاوة على ذلك، تم وضع حجر الأساس لمستشفى متكامل بتمويل إماراتي وبإشراف السفير الإماراتي ووزير مجلس الوزراء الأوغندي، وسيكون المستشفى مفتوحًا لخدمة كل المجتمعات داخل المعسكر.

كيف تصفون علاقتكم بالمجتمع الاوغندي المحلي المستضيف؟ هل هناك تعاون أم توتر؟

العلاقة مع المجتمع الأوغندي المحلي تعد نموذجًا للتعايش والتعاون الإيجابي، وهذا المجتمع يتميز بالاحترام والانفتاح، ولمسنا منه تعاملاً كريمًا وراقيًا.
ومن جانبنا، سعينا لرد الجميل، فقدمنا دعمًا مباشرًا للمجتمع المحلي، من ضمنه حفر بئر ماء وبناء مسجد، وحتى في مناسبات الأعياد، كنا نحرص على إشراك جميع الجنسيات المقيمة في المعسكر، بمن فيهم الإخوة الأوغنديون، في لحظات التضامن وتقاسم الفرح.

هل هناك انتشار للجريمة أو مظاهر عنف داخل معسكر كريانغو؟

رغم الطابع السلمي العام داخل المعسكر، إلا أن بعض مظاهر الجريمة تظهر من وقت لآخر، خاصة من قبل مجموعات من الشباب ينتمون لجنسيات مختلفة، يتجولون على شكل جماعات، وقد تم تسجيل حالات سرقة متكررة.

ما أبرز المشكلات التي تشهدها أوساط اللاجئين؟

هذه الظواهر لا تمثل القاعدة، وتعد من أبرز التحديات الأمنية في المستوطنة، وقد بادرت اللجنة الأمنية بوضع خطة شاملة للحد من هذه الممارسات، ونأمل أن تظهر نتائجها الإيجابية في القريب العاجل.

كيف يتم التعامل مع الجرائم والنزاعات؟ وهل توجد آليات فعالة للحماية والمساءلة؟

التعامل مع الجرائم يتم وفقًا لطبيعتها، فالقضايا الجنائية مثل السرقة يتم تحويلها مباشرة إلى الشرطة، التي تتعاون معنا بشكل جيد. أما النزاعات المجتمعية البسيطة، فتحل عادة عبر مجالس الحكماء، وهي آلية مجتمعية تعتمد على التفاهم والتسوية، وهذا المزيج من التدخل الرسمي والمجتمعي يشكل نموذجًا فعالًا نسبيًا للحفاظ على الأمن داخل بيئة معقدة مثل معسكر كريانغو.

هل هناك ارتفاع في مستوى التوتر أو العنف نتيجة للازدحام وقلة الموارد؟

نعم، لوحظ في الفترة الأخيرة ارتفاع نسبي في معدلات التوتر بين اللاجئين، وهو أمر طبيعي في ظل الضغط السكاني المتزايد، وتراجع حجم الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها المنظمات الدولية.
كما ان خفض المساعدات الغذائية وتراجع البرامج الصحية والتعليمية، ألقى بظلاله على الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل المعسكر، ما يستوجب تدخلاً عاجلاً وإعادة تقييم للأولويات.

من هي الجهات والمنظمات التي قدمت أكبر دعم لكم خلال الفترة الماضية؟ وهل ترون أن هذا الدعم كاف؟

هناك نوعان من المنظمات: منظمات دولية تعمل بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مثل: LWF، NRC، IRC، Windel، UNHCR، UNICEF، WFP، FAO، Action Against Hunger، AFI، وغيرها، وتقدم هذه المنظمات خدمات أساسية لكنها دون الطموح، بسبب محدودية الدعم المخصص لها، إلى جانبها هناك منظمات ومبادرات أخرى لعبت دورًا بارزًا في تقديم خدمات إضافية، منها، السفارة السودانية، السفارة الإماراتية، جمعية العون المباشر الكويتية، المركز الإسلامي اليوغندي، رابطة العالم الإسلامي، جمعية One Auma البريطانية، طبيب كير، Jest Humanity، أطباء السودان للسلام والتنمية، منظمة وعي، منظمة الناس بالناس، منظمة بانا، Exit 24، دارفور للسلام والتنمية، المنظمة الأفريقية، شركة تاركو، منظمة التنمية الريفية، سوبيا، Y Glob-al، Y TIKA، منظمة NPA، Give Directly، الحارسات، المركز النوبي للسلام والديمقراطية، موبايل سينما، وغيرها من المبادرات، ورغم هذا الزخم إلا أن حجم الحاجة كبير، والدعم المتاح لا يغطي إلا جزءًا يسيرًا من المتطلبات المتزايدة.

كيف تصفون علاقتكم مع مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة الأوغندية؟

العلاقة مع الحكومة الأوغندية ممتازة، ونكن لها الشكر والتقدير على كل ما قدمته لنا من دعم واستضافة، ونعمل معهم في تنسيق تام وتبادل المعلومات باستمرار، ما ساهم في استقرار الأوضاع نسبيًا داخل المعسكر، وأما علاقتنا مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فهي جيدة أيضًا، وهم يعملون بجهد مقدر، لكنهم يواجهون تحديات كبيرة في التمويل، ما ينعكس سلبًا على نوعية وحجم الخدمات المقدمة للاجئين.

هل تحظون بتمثيل حقيقي في عملية اتخاذ القرار بشأن إدارة المعسكر أو المشاريع التنموية فيه؟

نعم، لدينا تمثيل حقيقي في عمليات اتخاذ القرار، ونشارك بشكل دوري في الاجتماعات مع الشركاء والجهات الرسمية، ونحرص على أن يكون صوت اللاجئين حاضرًا في كل ما يتعلق بخطط المعسكر، من التعليم إلى الصحة، ومن الأمن إلى الدعم المجتمعي، ونأمل أن يتعزز هذا الدور مستقبلاً عبر آليات أكثر شمولًا ومأسسة.

مبادرة GiveDirect التي وعدت بتقديم 1000 دولار لكل لاجئ سوداني .. ماذا حدث؟ وأين تعثرت الأمور؟

في البداية، لا بد من الإشادة بمنظمة GiveDirectly لما قدمته من دعم مادي ساعد بعض الأسر السودانية على تخطي أزمات معيشية خانقة، فقد استهدفت المنظمة توزيع مساعدات نقدية مباشرة تصل إلى 1000 دولار لكل لاجئ سوداني، وهي خطوة لاقت ترحيبًا كبيرًا داخل معسكر كريانغو والمناطق المحيطة به.
قبل إطلاق المبادرة رسميًا، عقدنا اجتماعًا مع ممثلي الجهات المانحة، وأبلغنا بأن هناك نية لتقديم مساعدات مالية شاملة، لكن التمويل المتاح في المرحلة الأولى كان محدودًا، ولم يتجاوز أربع أسر فقط. على الرغم من ذلك، أبدى المانحون التزامهم بتوسيع الدعم حال توفر تمويل إضافي.
لاحقًا، بدأت منظمة GiveDirectly عملية الحصر والتقييم، حيث استهدفت بشكل واضح اللاجئين الجدد الذين سجلوا في كريانغو خلال الفترة من ديسمبر 2023 إلى يونيو 2024، دون تمييز بين من يقيم داخل المعسكر أو خارجه، شريطة أن يكون مسجلًا رسميًا ضمن قوائم المعسكر، ولكن التنفيذ لم يسر كما هو مخطط له، فقد تفاجأ المجتمع بأن فريق المنظمة بدأ عمليات التسجيل في "كلاستر L" داخل المعسكر، مستندًا إلى كشوفات غير مكتملة، ما أدى إلى استبعاد عدد كبير من الأسر المستحقة. وازدادت الشكاوى حين توجه الفريق إلى "كلاستر G" دون معالجة مشكلات الكلاستر الأول.
في ضوء ذلك، عقدنا اجتماعًا طارئًا ضمّ ممثلين عن UNHCR، ومكتب رئيس الوزراء (OPM)، ومنسقة المشروع في المنظمة، حيث قررنا إيقاف العملية مؤقتًا إلى حين مراجعة الكشوفات وإدراج جميع اللاجئين السودانيين المسجلين في تلك الفترة، سواء داخل المعسكر أو في المدن الأوغندية، وبالفعل، تمت مراجعة البيانات، واستؤنف العمل، مع تحديد دورنا كقيادات مجتمعية في الإبلاغ والتنظيم فقط، إذ شددت المنظمة على رغبتها في التعامل المباشر مع المستفيدين دون وسطاء.
لاحقًا، بدأت المنظمة بإرسال الرسائل للمستفيدين وصرف أول دفعة نقدية (500,000 شلن أوغندي)، لكن دون تقديم أي توضيح بشأن عدد المستفيدين أو معايير الاختيار. بعد فترة، تصاعدت الشكاوى من عدد كبير من اللاجئين، خاصة من أولئك الذين تلقوا رسائل من المنظمة دون أن يحصلوا على أي مبلغ فعلي، وطلبنا عقد لقاء رسمي مع إدارة المنظمة، وطرحنا أسئلة واضحة: كم عدد الأسر التي تم حصرها؟ وكم من بينها استوفت المعايير؟ وما مصير من لم يحصلوا على الدعم رغم استيفائهم الشروط؟ لكننا لم نتلق إجابات شافية، إذ قيل لنا إن كل فريق داخل المنظمة (الحصر، التقييم، المالية، الكول سنتر) يعمل بشكل منفصل، وستُقدم الإجابات بعد اكتمال التنسيق الداخلي.
وفي تطور مفاجئ، أعلنت المنظمة لاحقًا أنها ستقتصر توزيع الدعم على من هم داخل المعسكر فقط، بسبب "محدودية الموارد"، وهو موقف أثار استياءً واسعًا، خاصة وأنه يتعارض مع خطواتها السابقة، حيث فتحت باب التسجيل لشهري يوليو وأغسطس، ومنحت الدعم لبعض المسجلين في تلك الفترة، بينما لم يحصل عدد كبير من المسجلين في الشهور الأولى على أي شيء، وما زالت هناك أسر في كريانغو، وبيالي، وماسندي، وقولو، وكمبالا، وحتى عنتيبي، لم تحصل على الدعم رغم إدراجها في الكشوفات، بل إن بعض كبار السن وذوي الإعاقة الذين زارهم موظفو المنظمة في خيامهم ووعدوهم بالدعم، لم يتلقوا شيئًا حتى اللحظة، كما لم يتم الرد حتى الآن على قوائم رسمية رفعت عبر مكتب "Rwa C3".

هل تعتبرون ما حدث نتيجة سوء نية؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الإخفاق؟

لا نعتقد بوجود سوء نية من المنظمة، بل نقدر ما قدمته للأسر التي استفادت، ولكن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن هناك تخبطًا إداريًا واضحًا، ناتج عن ضعف الخبرة لدى بعض موظفي ومتطوعي المنظمة، خاصة أولئك الذين تم استقدامهم من كمبالا مؤخر ، والخلل يكمن في التنسيق، وتسرب معلومات حساسة عبر مجموعات "الواتساب"، يشيران إلى وجود ثغرات خطيرة في آليات إدارة المشروع، الأمر الذي أدى إلى ضياع الحقوق أو تأخرها عن مستحقيها.

ما هو موقف المكتب القيادي للمجتمع السوداني اللاجئ تجاه هذه القضية؟

من جانبنا كمكتب قيادي، أرسلنا خطابًا رسميًا إلى الجهات المختصة، بما في ذلك UNHCR و OPM، بالإضافة إلى إدارة منظمة Give-Directly، وطالبنا فيه بتوضيح الحقائق للمجتمع، وضمان الشفافية فيما تبقى من عمليات التوزيع.
كما نؤكد استمرارنا في متابعة القضية والتنسيق مع كل الأطراف ذات الصلة لضمان تحقيق العدالة في إيصال الدعم، خاصة وأن المنظمة لم تعلن حتى الآن رسميًا

الطريق الجديد

نحو الديمقراطية

تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان

E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000

العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م

07

توقفها عن تقديم المساعدات، ما يترك آلاف الأسر في حالة ترقب وغموض.

هل تم التطرق إلى مسألة العودة الطوعية وإعادة توطين اللاجئين السودانيين في أوغندا؟

نعم، هذه من بين الحلول التي طرحت بجدية، لا سيما في ظل السياسات الأمريكية الأخيرة التي أدت إلى تقليص المساعدات الإنسانية بنسبة 60%، وهذا التقليص ينذر بكارثة إنسانية إذا لم يدار الموقف بحكمة، إذ يؤثر بشكل مباشر على الغذاء، الدواء، التعليم، الحماية، وسائر الخدمات الأساسية.

لقد تحركنا على أكثر من جبهة؛ خاطبنا الكونغرس الأمريكي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين في جنيف، وكذلك المكتب الإقليمي للمفوضية في نيروبي، ودعوناهم إلى ضرورة إيجاد داعمين حقيقيين لتلبية احتياجات اللاجئين، سواء داخل المخيم أو في المدن مثل كمبالا.

كما دعونا إلى فتح فرص حقيقية للعودة الطوعية وإعادة التوطين في دول أخرى، مع توجيه شكرنا العميق للحكومة الأوغندية على قيامها بدورها الإنساني الكامل.

وخاطبنا كذلك الاتحاد الأوروبي، وعددًا من الحكومات الأوروبية، والآسيوية، والأمريكية، لنقل الصورة الكاملة، وهنا لا بد من توجيه الشكر لكل من ساندنا في إعداد وتقديم التقرير الإنساني، ومتابعته مع الخبراء الدوليين، وعلى رأسهم الدكتور صلاح جال وفريق Sudanese Advocacy، والدكتور محمد صالح محمد يس، رئيس المركز النوبي للسلام الديمقراطية، الباحث الحقوقي والمدافع عن حقوق الانسان، الذي يشارك حاليًا في الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، والتي تعقد في 16 يونيو 2025.

هل ترى التوطين خيارا واقعيًا وضروريًا؟ أم أن غالبية اللاجئين ما زالوا يأملون بالعودة إلى وطنهم؟

إعادة التوطين تعد خيارًا واقعيًا وضروريًا، خصوصًا لأولئك الذين يعيشون أوضاعًا إنسانية قاسية ويحتاجون إلى بيئة آمنة ومستقرة. لقد ضمنا هذا الطلب في خطاباتنا الرسمية إلى جنيف، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والحكومة الكندية، والمنظمة الدولية للهجرة، وسواها من الجهات ذات العلاقة.

وفي ذات السياق، نحن بالشراكة مع "المركز النوبي للسلام والديمقراطية"، بصدد إطلاق حملة لدعم جهود بعثة تقصي الحقائق الأممية بشأن جرائم الحرب في السودان، وهذه الحملة تهدف إلى دعوة الضحايا والناجين والشهود ومنظمات المجتمع المدني لتقديم إفاداتهم المكتوبة والموثقة، خاصة من داخل المخيمات في السودان وفي المنافي، وتسلط الحملة الضوء لهذا الموضوع المهم جدا وندعو من خلالها اللاجئين السودانيين في أوغندا للمشاركة الفعالة لتقديم افاداتهم فهي فرصة لإيصال صوتهم وشهاداتهم إلى الأمم المتحدة، والمساهمة في معركة إنهاء

الإفلات من العقاب.

ما هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن لأي لاجئ سوداني في أوغندا أن يخبرك به، لكنك تعرفه جيدًا؟

ما يختبئ في العيون أكثر مما يقال في الكلمات، وكثيرون يحملون في دواخلهم آثار الصدمات، والخذلان، والمرارات، لكن لا يجدون من يصغى إليهم، والألم صامت، لكنه حاضر في وجوههم وفي نظراتهم وفي صمتهم الطويل.

لو أتيحت لك فرصة الحديث أمام المجتمع الدولي، فما الجملة الأولى التي ستقولها باسم كل لاجئ هنا؟

أقولها بقلبي ولساني ولسان كل لاجئ: "كفى حروبًا .. دعونا نتذوق طعم الحياة ولو مرة."

في ظل هذه الظروف القاسية، من أين تستمدون الأمل؟ ومن هو بطلكم اليومي في المعسكر؟

نستمد قوتنا من شعبنا، من صبرهم ومثابرتهم، من المسؤولية التي وضعوها على عاتقنا، ومن ثقتهم بنا، وأما أبطالنا الحقيقيون فهم هؤلاء الناس البسطاء الذين يصنعون الحياة كل يوم رغم الوجع .. أمهات ينقلن الأمل وأطفال يبتسمون رغم المعاناة، وشباب لا يزالون يحلمون رغم أن كل شيء من حولهم يدعوهم إلى اليأس.

ما هو الحلم الذي تحمله معك منذ أن غادرت السودان؟ وهل لا يزال حيًا؟

أحمل حلمًا بأن السودان سيتعافى، وأننا سنبني سلامًا سودانيًا حقيقيًا، نابعًا من الناس، لا من أجندات الساسة، ورغم كل شيء، هذا الحلم لا يزال حيًا في داخلي ويتغذى على الأمل، وعلى نبض الذين ما زالوا يؤمنون ببلد يستحق الحياة.

في أي مجتمع توجد اختلافات وآراء متباينة .. هل تواجهون معارضة من بعض اللاجئين السودانيين؟

بصراحة لا توجد معارضة حقيقية تهدف إلى تحسين الأداء، بل بعض الأشخاص وهم قلّة لديهم مقاصد خاصة أو سوء تقدير، وهذا طبيعي في أي مجتمع بحجم مجتمعنا.

هل يريدون إضعاف دور المكتب القيادي؟ وكيف تتعاملون مع ذلك؟

نحن نؤمن بالحوار، وليس بيننا وبين مجتمعنا حواجز، والأبواب مفتوحة دائمًا لكل من يريد النقاش والنقد البناء، أما من اختار المواجهة، فذلك قراره وحده.

ما هي رسالتكم الصريحة للمنظمات الإنسانية الدولية، والجهات المانحة، وللأمم المتحدة؟

هل تشعرون أن صوت اللاجئ السوداني في أوغندا يصل إليهم؟ نقولها بكل وضوح، ان الإنسانية لا حدود لها، وندعوكم للنظر بعمق وجدية في قضايا اللاجئين السودانيين، وهم في أمس الحاجة إليكم اليوم.

وصوت اللاجئ السوداني لا يزال ضعيفًا، وأحيانًا لا يسمع، لكننا نحاول بكل ما أوتينا أن نرفعه إلى حيث يجب أن يصل إلى الضمائر التي لم تطفأ بعد.

وهل لديكم دعوة واضحة لدعم الحكومة الأوغندية، التي تتحمل عبء الاستضافة؟ وما الذي تحتاجه فعلًا للاستمرار؟

بالتأكيد .. الحكومة الأوغندية تقوم بدور إنساني جليل، وهي من بين أكثر دول العالم استقبالًا للاجئين، رغم إمكاناتها المحدودة، ونحن نناشد جميع المنظمات الدولية والجهات المانحة أن تقدم الدعم اللازم لأوغندا، حتى تستمر في أداء هذا الدور النبيل والضروري.

منذ تأسيس المكتب القيادي، ما أبرز المشاريع التي تم تنفيذها في معسكر كريالدنغو؟ وهل لديكم نماذج نجاح ملهمة من داخل المجتمع؟

نفذنا عددًا من المشاريع الحيوية، وبعضها لا يزال قيد التنفيذ، شملت مجالات حيوية مثل الغذاء، الصحة، التعليم، والأمن المجتمعي. والحديث عن هذه الإنجازات لا يكفيه وقت هذا الحوار، لذا نطالب بعدد خاص في صحيفتكم لتوثيقها وعرضها بالتفصيل. وبالفعل، تزخر ساحتنا بقصص نجاح ملهمة، أبرزها ما أنجزه شباب المعسكر والمرأة النوبية، والكوادر الطبية، فضلًا عن أدوار لجنة المطابخ، لجنة المعلمين، الجمعية الثقافية، اللجنة الدينية، والمجلس الاستشاري، الذين شكّلوا نسيجا مترابطًا يخدم المجتمع بلا كلل ولا ملل.

وماذا عن الجانب الصحي والإغاثي؟ هل ساهمتم في هذه القطاعات؟

نعم، لدينا برامج صحية وإغاثية ملموسة، إلى جانب شراكات مع عدة جهات محلية ودولية، ونعمل حاليا على تنظيم قافلة طبية وعلاجية بالتنسيق مع نخبة من العاملين في الحقل الصحي. تشمل القافلة ورشا تدريبية في معسكر كريالدنغو ومدينة كمبالا، بمشاركة منظمات مثل: "أطباء السودان للسلام والتنمية"، "مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم"، "منظمة برامج الحوكمة"، و"رابطة الكوادر الصحية اليوغندية ببريطانيا"، إلى جانب جهات أكاديمية وطبية أخرى، القافلة ستقام يومي 16 و17 من هذا الشهر في المعسكر، و18 و19 في كمبالا، وهناك ترتيبات لتوسيع النشاط إلى ماسندي، قولو، وأروا.

الشباب في المعسكر يواجهون واقعًا صعبًا.. ما التحديات الأبرز التي تحاصرهم؟ وهل هي اقتصادية، نفسية، أم مرتبطة بالهوية؟

الشباب هنا يواجهون ثلاثية قاتلة: البطالة، انقطاع التعليم، والفراغ النفسي. البعض هاجر إلى دول مثل رواندا وكينيا وتنزانيا بحثا عن فرصة، وآخرون اختاروا الرجوع إلى السودان رغم الخطر، معتبرين أن الموت في الوطن أرحم من موت الطموح. التحديات متداخلة، ولا يمكن فصل النفسي عن الاقتصادي أو الاجتماعي.

هل قدمتم لهم برامج دعم وتدريب؟ وإن لم تفعلوا، ما الذي يحول دون تنفيذها؟

نعم، نفذنا ورشًا توعوية، برامج تدريب على المشاريع، وجلسات شبابية محفزة، إلى جانب أنشطة رياضية واجتماعية. نعمل حاليًا على إطلاق برامج للتدريب المهني والبحث عن منح دراسية، لكننا نصطدم بشح الموارد والدعم، وهو ما يعيق تنفيذ خططنا الطموحة.

في ظل هذه التحديات، ما رؤيتكم لحل أزمة الشباب؟ هل ترون الحل داخل المعسكر فقط، أم في فتح آفاق أوسع؟

رؤيتنا تكمن في تمكين الشباب من خلال التدريب والتأهيل، ثم دعمهم بمشاريع واقعية ومنح تعليمية. ونؤمن بأن الحل لا يجب أن يُحاصر داخل المعسكر فقط، بل يجب أن يشمل إعادة التوطين لمن يرغب، وتوفير فرص العودة الكريمة للآخرين، فهؤلاء الشباب يستحقون مستقبلًا أفضل.

ما هي رسالتك؟ للسودانيين أولًا، وللعالم الخارجي ثانيًا؟

للسودانيين: نحن شعب واحد، وعلينا أن نصنع سلامًا مجتمعيًا داخليًا يتجاوز الانتماءات الضيقة سياسيًا أو عرقيًا أو فكريًا، ودعونا نحترم بعضنا البعض ونلتزم بقوانين الدولة التي استضافتنا، وللاجئين أقول: "إن مع العسر يسرا"، وللعالم الخارجي أقول: السودانيون يواجهون حربًا من نوع خاص، سواء كانوا نازحين داخليًا أو لاجئين في الشتات، ونناشدكم بالإسراع في تقديم الدعم الإنساني لهم، فالمأساة أكبر من أن تحتمل.

ما الذي تتمناه أن يحدث غدًا، ويغير واقع اللاجئين السودانيين في أوغندا؟

أتمنى أن تنتهي الحرب في السودان ويعم السلام وطننا الجريح، وكما أتمنى أن تفتح فرص إعادة التوطين للراغبين، مع ضمان تعويض من يرغب بالعودة الطوعية. الشعب السوداني شعب منتج، طموح، لا يستسلم مهما اشتدت الأزمات.

كلمة اخيرة؟

شكرًا من القلب ليوغندا، حكومة وشعبًا، على احتضانها لنا، وشكرًا لمجتمع اللاجئين السودانيين على صبرهم وتكاتفهم، وشكرًا لكل المنظمات والمبادرات التي تمدّ لنا يد العون، وشكر خاص للمكتب القيادي، لجان المطابخ، اتحاد الشباب، المجلس الاستشاري، لجنة التعليم، اللجنة الدينية، اللجنة القانونية، لجنة الخدمات، الكوادر الصحية، والفرقة الشعبية.

وشكرا خاص لصحيفة "الطريق جديد" .. شكرًا على هذا الفضاء النبيل وهذا الصوت المهني الصادق.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
صحيفة نصف شهرية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان
E-mail:info@nubian-cpd.com
www.nubian-cpd.com
WhatsApp: +256 765 647 000
العدد الثامن
الاثنين: 16 يونيو 2025م
08

تجربة العدالة الدولية في الحروب الداخلية للدول الأفريقية:

السـودان نموذجـاً

عباس حمدون
محامي وناشط حقوقي

على الرغم من وجود قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان وإحلال السلام والأمن الدوليين في السودان، إلا أن القوة غالبًا ما تحدد سيادة الدولة داخليًا. هذا يتعارض مع تطبيق العدالة كما تفهمها محاكم العدل والجنائية الدولية. والقانون الدولي المنظم للأمم، يشمل اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالقانون الإنساني، بالإضافة إلى البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. هذه القوانين تنظم كيفية فتح الدعاوى الجنائية أمام المحاكم الدولية.

عند المضي قدمًا في الإجراءات، تواجه المحكمة الجنائية صعوبات في تنفيذ القرارات والأوامر (مثل أوامر القبض) بسبب عدم وجود شرطة دولية خاصة بها. تعتمد المحكمة على شرطة الدول الموقعة على اتفاقية روما، والتي قد تشعر أن بعض الإجراءات تتدخل في سيادتها الداخلية. قد تشعر هذه الدول أيضًا بعدم عدالة المحكمة، بسبب اتهامها بالتحيز للدول الكبرى أو اقتصار تطبيق أحكامها على الدول الضعيفة.

أول حكم طبق على أرض الواقع منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية كان في رواندا. هذا تم عبر المحكمة الجنائية الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن بناءً على القرار رقم ٩٥٥. هذا القرار جاء بعد القرار رقم ٩٣٥ الذي شكل لجنة خبراء للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة خلال الحرب الأهلية في رواندا. ولهذا، معظم القضايا التي نظرتها المحكمة الجنائية حتى الآن تتعلق بأشخاص من دول أفريقيا. وكأن المحكمة أنشئت خصيصًا لأفريقيا. أما الدول الأخرى التي تشهد صراعات داخلية، يتدخل فيها مجلس الأمن والأمم المتحدة بالإجراءات السريعة المعتادة، دون اللجوء إلى إجراءات المحاكم الجنائية المعقدة.

> "حقوق الإنسان في السودان وموقف الأمم المتحدة من الانتهاكات المستمرة"

العدالة الدولية لا تتحرك إلا بعد سفك الدماء وارتكاب المجازر وتهجير السكان. عندها تبدأ الإجراءات الروتينية (ندين ونستنكر ونشجب تلك الجريمة...) دون اتخاذ إجراءات مبكرة لتخفيف أو وقف هذه الجرائم. جميع أنواع الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية قد ارتُكبت في السودان. منذ الحرب الأهلية في دارفور عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، لم تتمكن المحكمة من القبض على مرتكبي تلك الجرائم. أبناء ضحايا تلك الحرب يُقتلون الآن على يد نفس الأشخاص المتهمين في حرب السودان الحالية.

> "هل انتهاكات حرب السودان الحالية وحرب دارفور السابقة تستدعي محكمة جنائية خاصة على غرار التجربة الرواندية؟"

عندما يعجز القانون الوطني للدولة عن محاكمة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يتدخل مجلس الأمن. يقوم مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق للتأكد من وقوع هذه الجرائم، ثم يحول الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٣ بخصوص حرب دارفور السابقة. يتعلق هذا القرار بتشكيل لجنة تحقيق حول الانتهاكات التي وقعت في الحرب الأهلية. أكدت نتائج التحقيق وقوع جميع أنواع الجرائم المنصوص عليها في نظام المحكمة الجنائية الدولية. تم إحالة الملف إلى المحكمة، لكن المحكمة لم تتمكن من تنفيذ أوامر القبض على المتهمين. يعود ذلك، حسب اعتقاد بعض الدول الإفريقية، إلى عدم نزاهة المحكمة في تطبيق العدالة، بالإضافة إلى عدم وجود قوة شرطة دولية خاصة بالمحكمة تتمتع بسلطة التنفيذ كما ذكرته في بداية المقال، والحل الأمثل لتلك التحديات يجب أن يصدر عن مجلس الأمن قرار آخر ملحقًا بالقرار السابق رقم ١٥٩٣، وتشرع في تكوين محكمة خاصة للجرائم التي ارتكبت في دارفور وجرائم الحرب الحالية، ويكون مقر المحكمة في أقرب منطقة جغرافية لدولة السودان لإقامة المحكمة الخاصة. ويمكن أن تتبنى المحكمة أخطر الجرائم التي وقعت في الحرب السابقة والحرب الحالية، ومنها:

1. جريمة الإبادة الجماعية
2. جريمة انتهاكات القانون الدولي والإنساني
3. جريمة التهجير القسري

"موقف القانون الوطني السوداني من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحاكم السودانية بدلاً من المحكمة الجنائية الدولية"

نجد أن القوانين الموضوعية في السودان أدخلت نصوصًا تتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وجاءت في المواد ١٨٦ و١٨٧ و ١٨٨ من القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته المختلفة والمتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. واكتفت بأن تكون المحاكمة وفقًا للقانون الجنائي السوداني، إلا أن القانون الإجرائي يواجه صعوبة في التطبيق بسبب خطورة تلك الجرائم وعدم سريان إجراءات المحاكمة في جو أمني موات.

حيث نصت المادة ٣ الفقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١(لا يجوز اتخاذ أي إجراءات جنائية من تحر أو تحقيق أو محاكمة ضدَ أي سوداني متهم بارتكاب أي فعل أو امتناع عن فعل يشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي والإنساني، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، إلا أمام شرطة السودان أو النيابة العامة أو القضاء السوداني).

كما نصت الفقرة ٣ من تلك المادة(على الرغم من أي نص في أي قانون آخر، لا يجوز لأي جهة حكومية في أي مستوى من مستويات الحكم أو أي شخص أن يساعد أو يقدم أي دعم لأي جهة لتسليم أي سوداني ليحاكم في الخارج لاتهامه بارتكاب أي جريمة تشكل مخالفة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب).

وبهذا النص أغلقت القوانين الوطنية السودانية الباب أمام المحكمة الجنائية الدولية للتدخل في تطبيق نظامها على أي متهم سوداني ارتكب جريمة من تلك الجرائم ووضعت معايير للحفاظ على سيادة الدولة. وهذا لا يعني أن النص أعلاه له الحجية في عدم تدخل المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في بعض الحالات الآتية:

1. فشل القانون الوطني في تطبيق القانون الموضوعي والإجرائي فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.
2. طلبت الحكومة السودانية التعاون مع مجلس الأمن الدولي لإقامة محكمة مختلطة خاصة تتكون من قضاة سودانيين والهيئة القضائية لمحكمة الجنائية الدولية.
3. رأت الأمم المتحدة أن من الضرورة القصوى التدخل لتنفيذ العدالة الدولية وفقًا لأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي سابقة هي الأولى في تاريخ القضاء السوداني، توجه المحكمة تهمة تحت المادة ١٨٦ من القانون الجنائي السوداني (جرائم ضد الإنسانية) في مواجهة الملقب بـ "أب جيقة" والمتهم بقتل الشهيد حسن محمد عمر في التظاهرات السلمية ضد النظام السابق عندما أطلق المتهم أعيرة نارية على المتظاهرين السلميين، واعتبرتها المحكمة هجومًا موجهًا وعملًا ممنهجًا ضد المدنيين. تقضي السياق بتطبيق المادة ١٨٦ من القانون الجنائي السوداني (جرائم ضد الإنسانية).

حفظ الله السودان وأهله وأعطى كل مظلوم حقه وكل ظالم جزاءه

شاركوا شهاداتكم من أجل العدالة!

بقلم: محمد عبدالله

في لحظة فارقة بين طي الألم وبين الأمل في مساءلة الجناة، أطلقت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في السودان نداءً عاجلاً إلى الضحايا والناجين والشهود، والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني، لتقديم إفاداتهم ومعلوماتهم الموثقة بشأن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت منذ اندلاع النزاع المسلح في 15 أبريل 2023.

النداء ليس مجرد إجراء روتيني في دواليب العدالة الدولية، بل هو شق أول في طريق طويل نحو الحقيقة والمحاسبة، وإنه دعوة مفتوحة لكل من عاش العنف أو رآه أو وثقه، من داخل المدن المحترقة أو المعسكرات المكتظة أو المنافي البعيدة، ليكسر جدار الصمت، وليقول للتاريخ: «كنا هناك، ورأينا ما لا ينبغي أن يغتفر».

البعثة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، تضع في صميم أولوياتها توثيق أشكال العنف الأكثر فظاعة التي مزقت جسد السودان .. من العنف الجنسي الممنهج، إلى الهجمات ذات الطابع العرقي، مرور بالقصف العشوائي على المناطق المدنية، وتجنيد الأطفال، والاحتجاز في ظروف لاإنسانية، والنهب الواسع، ومنع وصول المساعدات، وصولًا إلى استهداف الصحفيين وعمال الإغاثة، وهذه التحقيقات ليست مجرد أرشفة للفظائع، بل تمهد الطريق لتقارير رسمية ستعرض على مجلس حقوق الإنسان، تمهيدًا لمحاكمة الجناة وفضح المؤسسات الضالعة في الجرائم.

إننا أمام لحظة لا يمكن تفويتها، فهذه البعثة هي واحدة من آليات دولية نادرة أتيحت للسودانيين في هذه الحرب، لتعزيز حقهم في العدالة، وإنهاء سطوة الإفلات من العقاب التي طالما غطّت وجوه القتلة برداء رسمي أو ميليشياوي. نعم، ليست العدالة سهلة .. ولكنها تبدأ بكلمة، بشهادة، بصورة، بملف يحمل رواية من عاش الألم .. ولهذا ادعو كل من يملك إفادة أو معلومة، من ضحايا وناجين وشهود عيان، إلى توثيق ما مروا به أو عرفوه من انتهاكات، وإرسالها عبر القنوات الآمنة المخصصة من قبل البعثة .. إن صمتنا قد يعني حرمان أجيال كاملة من معرفة الحقيقة، ومنع الضحايا من استرداد كرامتهم، وتعزيز مناخ الإفلات من العقاب.

على منظمات المجتمع المدني والنشطاء والمحامين والمراسلين، دور تاريخي لا يقل عن دور الضحايا أنفسهم .. فلنجمع الأدلة، ولنقدم الإفادات، ولنصر على أن تكون هذه الحرب، بما حملته من مآسي آخر فصل من فصول الإبادة والعنف المعمم في السودان.

إذا لم نكتب التاريخ، سيكتبه القتلة.
وإذا لم نشهد اليوم، سيطمس الغد.
إن العدالة لا تأتي وحدها .. بل تناديكم لتأتوا أنتم إليها.